باب المراسلة والمناظرة

مقاومة مرض الملاريا

العدول عن سياسة تجفيف حقول الارز

وتوفير مبالغ ضخمة على الدولة

وافى مجلس الوزراء في الشهر الماضي على مذكرة لصاحب المعالي الاستاذ ابراهيم عبد الهادي بك وزير الصحة متضمنة وجهة نظر الوزارة في امر زراعة الارز بالمملكة المصرية وذلك في حدود علاقتها بمرض الملاريا ومقاومته نقتطف فيما يلي :

أتشرف بأن أعرض على دولتكم وجهة نظر وزارة الصحة في امر زراعة الأرز بالقطر المصري وذلك في حدود علاقتها بمرض الملاريا ومقاومته .

١ — انه مع التسليم بأن مزارع الأرز من الاماكن الأكثر صلاحية لتوالد بعض أنواع البعوض الناقل لمرض الملاريا فقد استقرت سياسة الدولة على وجوب الاحتفاظ بتلك الزراعة لما لمحصول الأرز من قيمة في ثروة البلاد ووضعت التشريعات المتعددة والأوامر العسكرية للمساعدة على منع انتشار المرض كالامر الخاص بردم البرك والمستنقعات ومنع احداث الحفر التي يتوالد فيها البعوض والقانون رقم (١) لسنة ١٩٣٦ الذي يعطي وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الزراعة الحق في اصدار القرارات اللازمة لمنع زراعة الأرز في دائرة معينة من حدود أية مدينة أو قرية يسري على القانون المذكور .

٢ — ولقد كان رأي وزارة الصحة دائماً ولا يزال معتقراً على قصر زراعة الأرز بالمناطق الشمالية لأن برودة الجو بها نسبيًا تعرقل نمو يرقات البعوض وتطور طفيلي الملاريا داخله حتى انه في الشتاء لا تحدث عدوى جديدة بالملاريا ، ذلك فضلاً عن ان تلك المناطق قد اعتادت زراعته من قديم فاكتسب سكانها بمرور الزمن مناعة نسبية من الملاريا . أضف الى هذا التساق نظام الصرف بها واعتياد الاهالي على استعمال المصارف كوسيلة لغسل تربة

الأرض من الاملاح لاستصلاحها الأمر الذي يساعد على تجفيف المزارع عند اللزوم وازالة المياه الآسنة مما يخفف زيادة توالد البعوض نوعاً .

٣ — على أن بعض الافكار في وزارتي الأشغال والزراعة كانت تحبذ منذ سنة ١٩٣٦ زراعة الارز في جنوب الدلتا بل في بعض بلاد الوجه القبلي .

٤ — وفي سنة ١٩٤٣ زادت وزارة الأشغال في تصريحات زراعة الارز ، ثم تلا ذلك ان اقترحت تجفيف مزارعه دوريًّا وكانت حالة المياه بادية القصور عن مواجهة المساحة الكبيرة التي زادتها التصاريح على غير سابقة .

وانه وان يكن اتخاذ قرار التجفيف قد لبس ثوب الدعوى بأنه في صالح زراعة الارز وزيادة غلتها على ضوء تجارب البرتغال كما قيل بأنه تقرر في صالح مقاومة الملاريا لان التجفيف يقضي على توالد البعوض الناقل لها ، الا ان الحاجة الاولى لم تكن مفهومة كمبرر لتجفيف المزارع القصيفة التربة الكثيرة الاملاح كأراضي شمال الدلتا . والرأي مجمع على أن تجفيفها معناه طغيان الاملاح على سطحها والقضاء على النبات أو اضعافه كما وقع فعلاً ، وكانت النتيجة نقصاً في متوسط محصول الفدان .

كذلك فان عملية التجفيف التي لجأت اليها وزارة الأشغال رغم معارضة وزارة الصحة وأرصدت لها في سنة (١٩٤٣) ٥٠ الف جنيه كرتبات للمشرفين من عمال وزارة الزراعة على ملاحظتها هذه التجربة قد فشلت تماماً على التفصيل الآتي :

فمن الناحية الادارية ظهر ان ٢٥،١ في المائة من زراعات الارز لم تجفف في المواعيد المقررة .

ومن الناحية الصحية ثبت ان نسبة مزارع الارز التي بها يرقات البعوض الناقلة للملاريا ٣٠ر٦ ٪ سنة ١٩٤٣ بينما كانت هذه النسبة في العام السابق لقرار التجفيف ٢٥ر٧ ٪

ومما تقدم يثبت أن إجراء التجفيف لم ينتج أثراً ، لا من الناحية الاقتصادية ، ولا من الناحية الصحية .

٥ — وكان المأمول أن تضع هذه التجربة الغالية الثمن حداً لمشروع تجفيف زراعات الارز ، إلا أنه تقرر اعادة تلك التجربة في سنة ١٩٤٤ — رغم معارضة وزارة الصحة — تقرر فتح اعتماد قدره ١٢٣٠٧٠ جنيهاً في الجزء الباقي من سنة ١٩٤٤ وفتح اعتماد سنوي قدره ٣٠٩٨٦٠ جنيهاً في ميزانية وزارة الزراعة لانشاء وظائف دائمة لموظفين يكون تجفيف زراعات الارز أحد واجباتهم، وصدر الأمر العسكري رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٤٤ بالاستمرار في

تجفيف زراعات الأرز دوريًّا لمقاومة البعوض وأبحث زراعته في كل من الدلتا والفيوم، ومنعت في باقي الوجه القبلي بناءً على الحاح وزارة الصحة.

وقد استمرت وزارة الصحة من جانبها في استقصاء نتائج تجربة التجفيف مرة أخرى فأوفدت ملاحظيها تحت اشراف طبيب اخصائي في الملاريا لفحص مزارع الأرز دوريًّا وبعد قيامه بمهمته قدَّم تقريره النهائي وكانت خلاصته ما يأتي: —

١ — ان ٨٤ر١ ٪ من مجموع زراعات الأرز التي فحصت وقدرها ٥٦٨٠ زراعة لم تجفف مخالفةً بذلك الأمر العسكري.

٢ — وجدت يرقات الأنوفيل الفرعوني ٢٦ر٥ ٪ من مزارع الأرز في يونيو سنة ١٩٤٤ وكانت في نفس الشهر من سنة (١٩٤٣) ٢٥ر٧ ٪.

٣ — في جنوب الدلتا خصوصاً مديرية المنوفية، لا يمكن الزراع أن يجففوا أراضيهم ولو حاولوا في الجهات التي لم تمر بها المصارف العمومية، وهم في المناطق التي بها مصارف عمومية لا يتمكنون من التجفيف لعدم وجود المصارف الفرعية.

والآن وبعد طول التجارب الكثيرة التكاليف، نرجو النظر في تقرير برنامج لزراعة الأرز يلحظ فيه الاعتبارات الآتية:

١ — منع زراعة الأرز في الوجه القبلي واستمرار الأمر القاضي بحظر زراعته هناك.

٢ — حصر زراعة الأرز في مناطق شمال الدلتا حيث وسائل الصرف كاملة والجو أصلح

٣ — العدول عن سياسة التجفيف التي لم تفد من الناحية الصحية ولا من الناحية الاقتصادية، توفيراً للمبالغ الضخمة التي أرصدت لتنفيذها على غير جدوى وعدم تجديد الأمر العسكري الخاص بالتجفيف.

وأرى وقد انتهيت من بسط الموضوع، ان أرفق مع هذه المذكرة بياناً من وزارة الزراعة وآخر من وزارة الأشغال تبينون دولتكم منه نسبة المحصول في سنة ١٩٤٣ أو سنة ١٩٤٤ وعلاقة ذلك بنسبة المياه من جهة ومساحة الأرض التي صرح بزراعتها من جهة أخرى وهو مصداق لكل ما ذهبنا اليه.

كما ترون دولتكم ان كمية الأرز الناتج من مديرية الفيوم محدودة لا تؤثر شيئاً يذكر في مجموع المحصول العام ولا تقاس قيمتها بالقيمة الصحية المحققة من عدم زراعته هنالك هذا العام.

العالم المجهول

في قمة الدنيا

نقل المقتطف في شهر فبراير الماضي واقعة تحت عنوان « قمة الدنيا » عن كتاب روزيتا فوربس التي صحبت رفعة حسين باشا في رحلته في الصحراء . وعنوان كتابها عرافة الشمس Gypsy of the Sun . وموضوع القصة روّي رآها حسين باشا في إبان تيه رحلته في الصحراء ومعاناتها الظمأ لضلالها عن آبار الماء ، ونبوءات عن مستقبل رفعته المجيد . وفي سياق الحكاية أخبار التفريج لأزمات الرحلة المهلكة وتحقيق لنبوءات الرؤيا . وظهر ان بعض قراء هذه القصة أيقنوا بصحتها اعتماداً على إسنادها الصريح إلى اسم رأي الرؤيا حسين باشا.

أما أنها نشرت في كتاب « عرافة الشمس » للسيدة روزيتا فوربس فلا يهمنا كثيراً، لأن هذه الكاتبة تبتغي ترويج كتابها بين قراء الانكليزية بنسج مثل هذه القصص التي تنطبق عليها تسمية الكتاب . ولكن القصة نشرت في المقتطف المعلوم انهُ أرقى مجلة علمية عربية مدققة في مباحثها فاكتسبت اعتباراً من القراء،ولا سيما لأن المحرر علّق عليها بهذه الجملة : — ألا يحق لنا أن نعتقد أن الالهام الروحي قد يرفع الانسان لحظات يكون فيها فوق قمة الدنيا فيغزو العالم المجهول من غير أن يدرك انه غزاه »

فنتمنى والحالة هذه أن نسمع القصة من قلم حسين باشا لكي نرى كم هي مطابقة للواقع. وكذلك نود أن نرى ما هو رأي رفعته في تعليل الرؤيا هذه . ورفعته منقف ثقافة عليا منزهة عن الاوهام . وإذا سكت رفعته عن رواية السيدة روزيتا فوربس في كتابها المنتشر في عالم آخر غير عالمنا فلا حرج ، ولكنهُ إذا سكت عن نشرها بلغتنا العربية فنخشى أن تغذي الأوهام الشائعة في عالمنا العربي .

بقيت كلة أخرى استأذن حضرة المحرر أن يتسع صدره لها وهي بشأن تعليقه على القصة ان قوله : « ان الالهام الروحي قد يرفع الانسان لحظات يكون فيها فوق قمة الدنيا يغزو العالم المجهول » فسألة فيها نظر أو نظرات .

ماذا يراد بالالهام الروحي ؟ من هو الملهِم ومن هو الملهَم (بكسر الهاء في الأول وفتحها بالثانية) . ولا بدَّ أن المراد برفع الانسان فوق قمة الدنيا ليغزو العالم المجهول هو روحه أو على الأصح هو عقله الباطن . أي ان الروح توعز إلى نفسها ان ترتقي إلى العالم المجهول . وهذا يحدو بنا إلى التساؤل عمَّا هو العالم المجهول .

فان كنا نعرف شيئاً من ظاهرات هذا العالم المجهول فيجب علينا أن نعترف بوجوده

ولو كنا نجهل كنهه ، وعلينا أن نبحث عن سرّه . وان لم نكن نعرف شيئاً من ظاهراته فلا يحق لنا أن نفترض وجوده، بل يجب أن ننكر وجوده . وإلاّ فيمكننا أن نفترض ألوفاً من المجهولات ونوجب على كل واحد أن يعترف بوجودها .

مثال ذلك ، يقول لك قائل : « لا تستطيع أن تنكر وجود الكهرباء فيما أنت تجهل سرّها » نعم لا أنكر وجود الكهرباء لأني أرى ظاهراتها وأشعر بوجودها في المصباح والترام والراديو، ولذلك أحكم بوجودها وان كنت أجهل سرها .

ولكني لا أستطيع أن أعترف بوجود عالم المجهول وأنا لا أرى ظاهرة منهُ تدل على وجوده أو على ماهيته . وإذا أريد أن تعتبر هذه الرؤى والأحلام ظاهرات هذا العالم المجهول . فلا بأس . ولكن هذه الظاهرات التي تدل عليه موجودة في أدمغة الرائين والحالمين وأمثالهم ، وليست فوق قمة الدنيا ، وما خرجت عن دائرة العقل، الذي هو من عمل خليات الدماغ لا غير . اذاً هذا العالم المجهول موجود في أدمغتهم .

واذا أريد بقمة الدنيا ما وراء الطبيعة، أي ما وراء الأكوان المادية المحدودة الحيّز ، فليس هناك إلاّ العدم أو الفضاء اللامتناهي . وان كان وراء العوالم المادية عوالم أخرى ، فلا ندري عنها شيئاً البتة ، ولا نستطيع الاتصال بها لأن مشاعرنا الحس وحواسنا العقلية لا تتصل اليها . وبالتالي لا نعترف بوجود عالم مجهول مفروض إذ لا دليل لنا عليه .

نجيب الحداد

نظام الاكل

ان المآكل التي نتغذى بها ونعيش عليها مكونة من مواد زلالية ودهنية ونشوية وأملاح وماء ، وان الجسم البالغ يحتاج الى اقدار منها تختلف باختلاف العمل الذي يمارسه ، وان ما يولده الجرام الواحد من المواد الزلالية نحو ٤ وحدات حرارة والدهنية نحو ٩ والنشوية نحو ٤ ومعدل ما يستهلكه الجسم العامل نحو ثلاثة آلاف وحدة في اليوم .

ونسوق كلمة وجيزة عن النظام الذي يجب ان يعيش عليه الآكل عند ما يجلس الى المائدة . واحترام هذا النظام يعادل في أهميته الغذاء نفسه فعليك أن تغسل يديك ووجهك وفمك قبل ان تمد يدك الى الطعام . وهذا الشرط له أهمية عظيمة الشأن في عملية الهضم والصحة، تضارع أهمية الغذاء وما فيه من فائدة للجسم . فاطعام الحذار من اهماله او التردد في القيام به بدافع الجوع أو ضيق الوقت أو ماشاكل ذلك فقد يكلفك الاهمال فيه أضعاف ما دفعك اليه وحرصك عليه . فاذا كان الجوع هو الباعث الأول الى اهماله فقد تحرم من الأكل بسببه أياماً وأسابيع

وتفقد من الوقت ان كان ضيق الوقت الذي حرّضك عليه؛ أضعاف الوقت الذي اقتصدته في أعماله . والذي يجعل غسل يديه قبل الأكل يهمل الشرط الثاني وهو الاعتدال بمقدار ما يأكل ومضغ ما يأكل جيداً . والشرط الثالث هو ان تأكل في ميعاد فلا تتعداه ولا تقدمه ولا تؤخره لأي سبب من الأسباب ، وعلم الوقاية يقول في ضرورة الأخذ به والعمل بالنظام التام كاملاً وعلى أتم وجه . ومن أكل في غير نظام وعاش على غير قاعدة يتبعها في أكله وعمله ، تسوء صحته ويضطرب جهازه الهضمي بين حين وحين ، كما تجده مضطرباً في أعماله وأقواله ، يأكل اليوم في الساعة الواحدة بعد الظهر ، وغداً في الرابعة ، وبعده في العاشرة صباحاً ، او لا يأكل الا في المساء او عند ما يشعر بالجوع ، وانه وعد بانجاز عمل كلف به لا ينجزه في الموعد الذي حدده ، وان ضرب ميعاداً لمقابلة تخلف عن الموعد الذي ضربه ، وان أخذ منك كتاباً يطالعه فلا يرجعه اليك ولا يطالعه ، وهكذا تجده في كل أعماله متقلقلاً .

وأكثر الناس انتاجاً واستقراراً هو الذي يعيش ويأكل ويعمل بنظام ، ومن أكل بنظام عمل بنظام أيضاً .

وفي الكتب المنزلة يفرض الصوم على المؤمن بها لا لتجويعه واذلال نفسه فحسب ، وانما لتعويده على الأكل بنظام وخير ما في الصوم من فائدة يستفيد بها الصائم ، هي ضبط مواعيد الأكل ، وتنسيق المعيشة على قاعدة منظمة صحية ، واحترام مواعيد الأكل ، لا تقديم فيها ولا تأخير . والأسرة التي تعيش على نظام في أكلها تنجب أولاداً منظمين ، وفي الأرجح يكونون من الناجحين في أعمالهم العامة والخاصة . واذا عمّ النظام معيشة أمة استقام امرها وعلا شأنها ، وارتفع مقامها بين الأمم ، ويقولون إن أسباب تقهقر الشرق عن الغرب ، بعد ان كان متقدماً عليه هو الدين وتعصب أتباعه على مختلف مذاهبهم ونحلهم . والواقع أن الدين بريء وانما تقهقر الشرق يرجع الى عدم احترامه للنظام سواء كان في أكله أو معاملاته ، كما نستطيع أن نقول إن أسباب تقدم الغرب هو احترامه للنظام في معيشته وسائر مرافق الحياة .

والخلاصة ان الأكل بنظام مقيد بميعاد ، مفضل على الأكل المطلق من التقييد . وان الطعام الناقص الذي تأكله بنظام خير من الطعام الكامل الذي تأكله بغير نظام . وان تقدم الغرب وتقهقر الشرق سببه أن الغرب يعيش ويعمل في نظام وان الشرق لا يتقيد في معيشته واعماله بنظام ، واذا أردت أن ينهض الشرق من كبوته ويتقدم في حلبة العمران نظم معيشته ، وبث فيه روح الثقافة الصحية والاجتماعية ، عليه أن يحترم الوقت الذي هو جزء من حياته وان يحرص على الوقت الذي يعادل بقيمته الحياة وأكثر ما في الحياة من مباهج .

الدكتور شماشيري